المرور شريك رئيسى فى صناعة الدولة العصرية

بقلم :
د. م. نادر رياض

تتجه الدولة حاليا إلى اصدار قانون المرور الجديد ليتمشى مع المستجدات التى باتت ضرورية لمسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراق فيها دماء الابرياء على الطريق.

والامر ليس بخاف ان النشاط الصناعى يأتى على رأس الانشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور.. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام اساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الامداد بها .. هذا الامر الحيوى لا يمكن له ان يتحقق الا ان خلال الانضباط المرورى الذى يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون ان يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وانتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الامن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها اهداف قومية عليا يحرص على استيفائها قانون المرور المنشود.

لذا فالامر لا يحتاج إلى ابراز الاهمية الكبرى لاصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقا لطبيعة نشاطها التخصصى اذ إن هذا يعد مطلبا ملحا وضروريا لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للاخطار والحوادث والتلوث البيئى من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية اخرى. وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعيا كالآتى:

أولا: نقل الحاويات ٢٠ قدما مكعباً، ٤٠ قدما مكعباً: مما لاشك فيه ان سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء وجود عناصر الامن والامان، وعلاج ذلك هو اصدار ترخيص نوعى لسيارات نقل تجهيز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات على ان تغطى تأمينيا.

ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس:

يجب الترخيص للناقلات ذات الفنطاس برخصة تخصصية تحدد ما اذا كانت لنقل الوقود او نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنطاس على الشاسيه مباشرة طبقا للاشتراطات الفنية لذلك ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل «او المهلة الزمنية المحددة للنقل» ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد انهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل.

ثالثا : نقل المواد المشعة

من الاهمية بمكان نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة واجراءات امنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الامر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وايضا متابعة اجراءات التسليم والتسلم.

رابعا: التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة.. الزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز اسماه البعض بالصندوق الاسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على اسطوانة، وهو الامر الذى من شأنه ان يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق ايضا فى كثير من الدول الأوروبية الا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالاضافة إلى ان على السائق ان يدخل كارتا ممغنطا خاصا به حتى يمكن تشغيل السيارة، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الالزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمانى ساعات متصلة حرصا على مستوى اليقظة والكفاءة.

خامسا: محددات السرعة: رغم ان هناك اتجاها لتركيب محددات للسرعة فى بعض الاتوبيسات السياحية تحجيما للسائق عن تعدى سرعة ٨٠كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم/ساعة، ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا ان كثيرا من الدول الأوروبية منعت الاخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافا للاتجاه العام حاليا، اذ إن الاتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات فى حالات تخطى السيارة التى امامها وذلك لفترة وجيزة أو وهو الامر الاكثر خطورة فى حالة الاضطرار لتجاوز السرعة تفاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على ارض الطريق أو الهروب من موقف ارهابى أو المطاردة الاجرامية من عصابات أو من غيرها أو فى حالة مرضية كأزمة قلبية او حالة وضع، وهو امر يبرر معه تخطى السرعة فى هذا الحالة.. بقى ان نشير إلى جانب له اهميته الحيوية وهو ضرورة التأكيد على دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد فى تنظيم آلية التأمين على انشطة النقل باعتبارها شرايين الحياة

جريدة الاخبار (صفحة ١٦) ٢/٥/٢٠٠٨

المرور شريك رئيسى فى صناعة الدولة العصرية

مجرد رأى

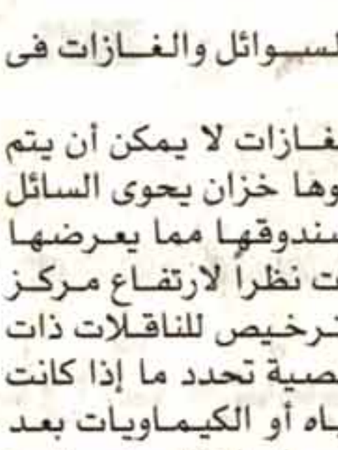

دكتور مهندس
نادر رياض

إن الأمر لم يعد موضع جدل فى أن النهضة الاقتصادية التى ننشدها ونصبو إليها لن تكتمل مسيرة تقدمها إلا مع القدرة الحقيقية على التحديث والمضى بخطى حثيثة نحو التطوير المستمر لحزمة القوانين ذات العلاقة بتنظيم القطاع الصناعى وقطاع الخدمات

وتتجه الدولة حاليا إلى إصدار قانون المرور الجديد ليتمشى مع المستجدات التى باتت ضرورية لمسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراق فيها دماء الأبرياء على الطريق.

وهنا لابد أن نذكر بالتقدير لوزارة الداخلية دورها الرائد فى العمل على تحديث القوانين ذات العلاقة بعملها ومنه قانون المرور الذى تناولته بالتحديث المستمر عبر السنوات الخمس عشرة الماضية وذلك حرصاً منها على التطوير المستمر واستيفاء الحاجة لذلك من ناحية، والحرص على العمل فى إطار من القانون والشرعية من الناحية الأخرى.

والأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتى على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية فى المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلبا على جودة المنقولات وانتظام الإمداد بها سواء كانت مواد خاماً ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتوزيعاً وتصديراً وهو الأمر الذى يعترضه فى الاتجاه المعاكس أى معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التى قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المرورى الذى يوفره ويضمنه قانون المرور فى صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسئولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها أهداف قومية عليا يحرص على استيفائها قانون المرور المنشود.

لا يفوتنا فى هذا الشأن الأثر الإيجابى لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠٪ مما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدنى المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك إذ أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة .

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصى إذ أن هذا يعد مطلبا ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئى من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى . وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالآتى :

أولا: نقل الحاويات ٢٠ قدماً مكعباً، ٤٠ قدماً مكعباً:

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتا فنيا سليما ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ إنه كثيرا ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتهشم الكابينة ومن بداخلها .. هذا بخلاف ما يترتب على ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال، وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعى لسيارات نقل تجهز خصيصا وتميز لنقل تلك الحاويات على ان تغطى تأمينيا.

ثانيا: تداول ونقل السوائل والغازات فى فناطيس :

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب فى المنحنيات نظراً لارتفاع مركز الثقل بها، لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفنطاس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفنطاس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل (أو المهلة الزمنية المحددة للنقل) ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة فى توقيتها بعد إنهائها وتغطى الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقا لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ على جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخرى.

وكلنا نذكر حادث الانسكاب البترولى من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التى دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائى وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبء بيئى تمثل فى موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئيا فى هذه المنطقة خلال الموسم الزراعى.

ثالثا: نقل المواد المشعة:

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد فى سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيتات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر فى درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضاً متابعة إجراءات التسليم والتسلم .

رابعا : التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً فى وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمى العمل على طريق ما سواء كان أتوبيساً أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها.

> الأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتى على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل.

لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التى ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة ، وهو الأمر الذى من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط فى سرعاته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً فى كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذى يؤدى ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارتاً ممغنطاً خاصاً به حتى يمكن تشغيل السيارة ، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بألا يتعدى عمل السائق فترة ثمانى ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة.

خامساً : محددات السرعة :

رغم أن هناك اتجاها لتركيب محددات للسرعة فى بعض الأتوبيسات السياحية تحجيماً للسائقين عن تعدى سرعة ٨٠ كم/ساعة وفى قول آخر ٥٠ كم / ساعة ، ورغم الوجاهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثيراً من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأى خلافاً للاتجاه العام حالياً ، إذ إن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات فى حالات تخطى السيارة التى أمامها وذلك لفترة وجيزة وهو الأمر الأكثر خطورة فى حالة الاضطرار لتجاوز السرعة تفاديا لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابى أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها أو فى حالة مرضية كأزمة قلبية أو حالة وَضع ، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة فى هذا الحالة.

بقى أن نشير إلى جانب له أهميته الحيوية وهو ضرورة التأكيد على دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد فى تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل باعتبارها شرايين الحياة للصناعة المصرية من ناحية وعلى وجه الخصوص كأحد أدوات التطور للدولة العصرية

ونحن سعداء بقانون المرور الجديد ومرحباً بالتعديلات التشريعية ومرحبا بكل ما يطلبه كل وزير من صلاحيات ليمكن وزارته من تحقيق خطة العمل التى تلتزم بها ويرى فى ذلك إلزاماً لممارسة العمل بصورة أفضل ولتصب كل عمليات الإصلاح الاجتماعى والتعليمى والتشريعى وتلك المنظمة لقانون المرور لتتكامل جميعها لتحدث انطلاقة فى الإمكانيات الاقتصادية التى تحتاجها مصر الدولة والوطن والملاذ لتأخذ مكانتها تحت الشمس بما تستحقه وتكتسبه معتمدة على إخلاص أبنائها وإطلاق قدراتهم المتاحة وهى متوافرة لكل عصر كأفضل ما يكون ذلك.

www.naderriad.com

جريدة الوطني اليوم (صفحة ١٨) ٢٠٠٨/٥/٢٠ الوطن اليوم